

بيان مشترك

الأزمة السورية تتفاقم نتيجة اصرار السلطات السورية على المعالجة الأمنية العسكرية

واعداد الضحايا والمعتقلين والمهجريين والفارين في تزايد مستمر

تستمر المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، في اصدار بياناتها ونداءاتها التي تستنكر وتدين استمرار حالة العنف ونزيف الدم في الشوارع السورية، بالرغم من ان السلطات السورية مازالت مصرة على استعمال القوة المفرطة والعنف المسلح، في قمع الاحتجاجات السلمية في مختلف المدن والمناطق السورية، وكذلك الماعتداءات العنيفة التي تقوم بها عناصر مسلحة والتي تسمى (بالشبيحة) بحق المواطنين السوريين المحتجين سلميا، وقد ادت هذه الحالة العنيفة والدموية في سورية الى وقوع العديد من الضحايا (بين قتلى وجرحى) خلال اليومين الماضيين (24-25 ايلول 2022)، ومنهم التالية اسمائهم:

الضحايا القتلى:

دوما-ريف دمشق :

· نادر عزة الحلبي - محمود نعمان خضير (بتاريخ 24/9/2011)

حرسا-ريف دمشق:

· محمد الحلبوني (كان مفقودا منذ عدة ايام وسلمت جثته الى اهله بتاريخ 24/9/2011)

· دياب الخباز (اعتقل بتاريخ 1592011 وسلمت جثته الى اهله بتاريخ 2492011)

المكسوة-ريف دمشق:

· محمد رمضان المحمد - محمد أحمد الفرا(بتاريخ 2492011)

اخترين- حلب:

· مصطفى زينو (بتاريخ 2492011)

حمص:

· اياد علوش - ماجد عبدالمهدي الباشا - محمد أحمد الصياد- صفا غسان توكل- محمد المشعار (بتاريخ 2492011)

المقصير-حمص:

· عبد الحفيظ جمول - مالك الزهوري- علاء الزهوري- محمود عودة- عبد الجواد عبد الله الجمول - رائد محمود حسيان - معن الكنج-
(بتاريخ 2492011)

تليسة -حمص:

· ماجد عبد المهدي الباشا (بتاريخ 2492011)

· احمد سلطان الرحال (كان قد تعرض للاعتقال بتاريخ 2392011 وتم تسليم جثمانه الى اهله بتاريخ 2592011)

كازو- حماه:

· عبدالحكيم محمد صالح28 سنة - (سيتم تشييع جثمانه بتاريخ 2492011)

خطاب- حماه:

محمود محمد المصالح 31 عاما(كان قد تعرض للاعتقال بتاريخ 1292011)

بلدة كفر نبودة -حماه:

· علاء نصر الدبيس (بتاريخ 2492011)

قرية المرقب- بانياس:

· احمد عبود (بتاريخ 2492011)

الاعتقالات التعسفية :

استمرت حملات الاعتقال التعسفية والاختفاء القسري بحق العديد من المواطنين السوريين وبحق بعض النشطاء السياسيين والمثقفين، بالرغم من الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ، وإن الاصرار على استعمال هذا النهج من قبل السلطات السورية، إنما يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، وقد وصلت للمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، معلومات عديدة عن أسماء كثيرة ممن تعرضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وبعد التدقيق استطعنا توثيق الحالات التالية :

المقامشلي:

• شاهين شاهين (بتاريخ 23/9/2011)

• سرور علي ملا

• القيادي في حزب آزادي الكردي علاء الدين حمام

• شبال محمد أمين إبراهيم (تم اعتقاله يوم الخميس 22-9-2011 وهو مصاب بالتهاب كبدي مزمن، وتردت أوضاعه بسبب ظروف الاعتقال)

• مصطفى حسين صبري والمدته نور من مواليد 1982 من مدينة المقامشلي- مروان بدران مراد والمدته عطية من مواليد 1984 من مدينة المقامشلي - طالباني بدران مراد والمدته عطية من مواليد 1988 من مدينة المقامشلي (اعتقلوا بتاريخ 23/9/2011)

• بيمان خليل مصطفى. طالب معهد تجاري مواليد 1988 (تعرض للاعتقال بتاريخ 7/9/2011)

دير الزور:

كيف خوش عدنان ياسين(وهومن)مواليد قرية الحمراء- المالكية(بتاريخ 2292011)

دوما- ريف دمشق:

· الدكتور سمير الشيخ صالح - ماجد الدبس - راتب الدبس (بتاريخ 2492011)

زملكا- ريف دمشق:

· محمود اللحام. (بتاريخ 2492011)

حي الميدان-دمشق:

· الشاب أمجد الحمزاوي (بتاريخ 2492011)

معظمية القلمون-ريف دمشق:

- احمد يوسف قوقش-منايف محمد-مهند محمد كحيل-احمد محفوظ شرحة-احمد قاسم عجيل-علي عبد الله كنعون-محمد عثمان دلغوس-محمود علي مكسور

بلدة المكرت الشرقي-درعا:

· السيد محمد المسلماني (بتاريخ 2492011)

طفس - درعا:

· سليمان فهد حمد (وعمره اكثر من ستين سنة من مكان عمله)- عيسى أيوب كيوان 21 سنة (بتاريخ 2492011)

قرية الجيزة -درعا:

· الطبيب البيطري رضا موسى سليمان- عبد المهادي القدحة- رضا سعيد (بتاريخ 2492011)

صيدا-درها:

· احمد جهماني- محمد محاميد (بتاريخ 2492011)

الطبية-درها:

· حامد عبد القادر -- محمد حامد المزهبي (بتاريخ 2592011)

ازرع-درها:

· ابراهيم فلاح العبيد - امجد عثمان العبيد(بتاريخ 2492011)

· وليد المزهبي -رضوان زهل صبيح - زهل صبيح - نضال حروب- حمزة حروب- عبد الرحمن قاسم- غازي طراد الطراد - عصمت الخالد-
حسن عبد العزيز الطراد- عبدو عبد المعال (بتاريخ 2592011)

داعل -درعا:

· حميد عصام جاموس- محمود ابو زيد- بسام ابو زيد(بتاريخ 2592011)

المسهوة -درعا:

· يعقوب احمد الخو المدة (بتاريخ 2592011)

· اسماعيل خالد السليمان(بتاريخ 239201)

جبل الزاوية - محمبل- ادلب :

· خالد علي السعيد (63 عاما)- محمد عبد السلام صواف (50) عاما- مصطفى طه السعيد- مصطفى ديبو الطه (29 سنة) مهندس كمبيوتر - محمود خالد بكران (40 سنة)- مصطفى عمر السعيد (طالب جامعة)- سليمان صبورة (طالب جامعة)- طه مصطفى السعيد (33 سنة) موظف بالزراعة- نضال حسن حفيان (مقدم متقاعد بالبحرية)- بيل محمد السعيد- جمال طه السعيد(يعمل ممرض في مشفى بجسر الشغور) (ما بين تاريخ 22-2492011)

قرية كفر عميم- ادلب:

· محمود الشيخ أحمد (بتاريخ 2492011)

سراقب-ادلب:

· مهيار سماق (بتاريخ 2492011)

سرمين-ادلب:

· حكمت مصطفى يرغش - منير ديب - عبدو ديب - أحمد ديب - مصطفى المحمد - أنس خبير - خالد حاج حسين - حسن العلو - محمد أحمد حاج حسون- عبد المقادر إبراهيم شيخ أحمد- أديب علي حمدو ديب- إبراهيم عبدالرحمن متعب - عبدو عبدالكريم محلول - أحمد عبدالكريم محلول (بتاريخ 2592011)

عندان-حلب:

· حسن طالب ليلي -عبدالمقادر قرقاش - محمد قدري - حسن عوني - عبدو عوني (بتاريخ 2492011)

· حسن طه الأهرج (بتاريخ 2592011)

حماته:

• ازاهر حجازي - محمد حمدو سودين-عبد الحكيم سودين - المهندس أمين سودين-عبد المجيد شعيل- براء قدور- معتز حسون- سامر عجاج- أحمد صباح (بتاريخ 2592011)

• محمد عدنان المصري--رعد هاشم الخطيب (بتاريخ 2492011)

• رامز بن محمد نور بكور(بتاريخ 1492011) - رافد بكور (بتاريخ 582011)

التويينة -حماته:

• عقبة مصطفى سموع- أحمد سليمان مواس- محسن محيي الدين خليل- علي حمدوني- عميد اليوسف- سعيد أحمد قجورة- سامر خالد قجورة- عماش أحمد حمار- عبدو أحمد حمار- عبد الرزاق الرزكو- عبد المحسن الرزكو- أحمد طعان علوش(بتاريخ 2492011)

• عدنان طعان علوش- أحمد فيصل حداد- محمود فيصل حداد (بتاريخ 1792011) ومازالوا مجهولي المصير

بانياس:

- مصطفى محمد جلول- لؤي صهيوني - محمد لؤي صهيوني - أحمد الحلاق - عثمان صهيوني - أحمد مصطفى صهيوني - خالد جلول - أسامة جلول - ياسر صهيوني
- محمد أحمد صهيوني
- أنس صهيوني
- مجد صهيوني
- رشيد ذاصر صهيوني
- يوسف رسلان
- مصطفى يوسف رسلان
- محمد يوسف رسلان
- أحمد يوسف رسلان
- أحمد ياسين - مصطفى ياسين
- ياسين مصطفى ياسين
- (بتاريخ 2492011)

- عبد المقادر الشغري- عبد المنعم الشغري (بتاريخ 2392011)

المقامشلي-الحسكة:

وفي سياق مماثل:

قامت السلطات السورية، بإحالة كلا من :

- المحامي محمد أشرف السيّنو

عضو مجلس أمناء المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)

- والناشط المعروف

المحامي علي كولو

إلى محكمة صلح الجزاء بالقامشلي بالدعوى رقم أساس (2317) لعام 2011 بتهمة: ذم وقد رئيس الجمهورية وجرم التظاهر، وموعد الجلسة هو يوم 2011 / 10 / 5

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ ذدين ونستنكر بشدة الماعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم. ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الماعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 وإننا ذرى في استمرار اعتقالهم واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، يشكلان انتهاكاً للالتزامات سوريا بمقتضى تصديقها على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كما ذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات تصطدم أيضاً بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005 وكذلك بتوصيات اللجنة ذاتها المتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين الفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام و فحص طبي مستقل، إعلام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم، والممثل أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقاً للمعايير الدولية دون المساس بهم أو ممارسة التعذيب بحقهم.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 والالتزامات السورية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك للقانون الدولي الذي يحمي حرية التعبير. حسب ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م في المواد (18-20-21) وكذلك ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخاصة ما ورد في المادتين (18) و (19) حول حماية حرية الفكر والتعبير

ونعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة ونرى بأن هذه المطالب محقة وعادلة وعلى الحكومة السورية العمل سريعاً على تنفيذها، من أجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن وواعد لجميع أبنائه دون أي استثناء.

واننا نؤكد على أن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومُعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (3)، و المادة (12)، ان حرية الرأي والتعبير، مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق علي مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق علي ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحكمة.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، مازلنا نؤكد على استمرارية واحقية المطالب التي توجهنا بها الى الحكومة السورية، من أجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

1- الموقف الفوري لدوامة العنف والمقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وآيا كانت أشكاله ومبرراته .

2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى مواقعها وفك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفصيل مبدأ حيادية الجيش أمام الخلافات السياسية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد.

3- كف أيدي الأجهزة الأمنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر الكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

4- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتل و جرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

5- اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

6- وضع جميع أماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية تحت الاشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوي التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحامين بالاتصال بموكليهم في جميع مراكز التوقيف

7- إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

8- الكشف الفوري عن مصير المفقودين

9- ضمان الحقوق والحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سورية، عبر تفعيل مرسوم الغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية .

10- الوقف الفوري لجميع ممارسات الاعتداء على المتظاهرين السلميين وعلى المواطنين الأبرياء، المرتكبة من قبل ما يسمى (اللجان الشعبية) أو (ما يعرف بالشبيحة)، ولأسيما ان فعل هذه العناصر، هو خارج القانون مما يقتضي إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم، ومحاسبة جميع الداعمين لهم والممولين لأنشطتهم، باعتبارهم عناصر في منظمة تمارس العنف، وغير مرخصة قانونيا .

11- أن تكف السلطات السورية عن أسلوب المعالجات القمعية واستعمال القوة المفرطة، والذي ساهم بزيادة التدهور في الأوضاع وسوء الأحوال المعاشية وتعميق الازمات المجتمعية، ولم يساهم هذا الأسلوب القمعي بتهدئة الأجواء ولما بالعمل على إيجاد الحلول السلمية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، هذه الحلول التي ستكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 25/9/2011

المنظمات الموقعة:

1- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

2- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

4- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)

5- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

6- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).